سند
SANAD
منظمة سند الحقوقية

التقرير الحقوقي
لمنظمة سند الحقوقية

2023

العدالة الغائبة

وانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية

جدول المحتويات

المقدمة 3

أولًا: الاعتقالات 4

حملة يناير 4

توثيق اعتقال رجل أعمال يمني 4

اعتقال عابر للقارات 5

اعتقال المشاهير والإعلاميين 6

اعتقالات متفرقة 6

اعتقالات بدافع الابتزاز 6

ثانياً: الأحكام القضائية 9

أحكام الإعدام 9

أحكام السجن 10

القضاء يحكم بالإفراج.. والحكومة ترفض التنفيذ 11

ثالثاً: الإفراجات 12

رابعاً: الانتهاكات داخل المعتقلات 16

الدكتور عبدالرحمن اليوبي 16

د. عامر الألمعي 16

محمد مطهر فضائل 17

شهادة مروعة لأحد منسوبي الحرس الوطني السعودي 17

خامساً: الإعدامات 19

سادساً:الحويطات القضية الحاضرة الغائبة 20

سابعاً: القانون في مهب الريح 21

ثامناً: حقوق الانسان في السعودية لدى المجتمع الدولي 22

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية 22

تقارير فريق الخبراء المعني بالاحتجاز التعسفي 23

تاسعاً: الغسيل الرياضي 24

عاشراً: حرية الصحافة 25

الحادي عشر: ملف «البدون» 27

الثاني عشر: توصيات التقرير 28

المقدمة

تشهد الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية تدهورًا مستمرًا منذ عدة سنوات، حيث تواصل السلطات ممارسة سياسة ممنهجة ضد الحريات والحقوق وقمع متزايد لحرية التعبير وإقصاء للأصوات المعارضة، واحتجاز النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وانتهاك ضد حقوق المرأة والأقليات.

إن تحسين ملف حقوق الإنسان في السعودية أمر مهم ليس فقط للشعب السعودي، ولكن أيضًا للمجتمع الدولي ككل، فتمكين حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية واحترام الحريات والحقوق شروط أساسية للرفاة والسلام والاستقرار والتنمية.

تحاول الحكومة السعودية تحسين صورتها المشوهة من خلال الغسيل الرياضي والدعاية المضللة العابرة للقارات باستضافة احداث رياضية عالمية او الاستثمار في كيانات رياضية دولية لاخفاء وجهها الحقيقي المنتهك لحقوق الانسان.

و على الرغم من التحديات، تظل منظمة سند الحقوقية ملتزمة بقيمها ونهجها لتحقيق أهدافها في الضغط لتحسين حالة حقوق الإنسان في السعودية، وتوثيق حالات الانتهاكات والتواصل مع الهيئات الحقوقية والمنظمات الدولية والكيانات القانونية في العالم لكشف حالة الحريات والحقوق في السعودية، ناهيك عن الدفاع عن المعتقلين الحقوقيين والسياسيين، و أن تكون صوتاً مسموعاً للمظلومين والمضطهدين في السعودية، وفي هذا الإطار، تصدر منظمة سند تقريرها السنوي لعام 2023، الذي يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

رصدت سند استمرار حالات الاعتقال التعسفي في السعودية ضد كل الأصوات المطالبة ب الإصلاح، متزامنة مع حالات وحشية من الانتهاكات مثل الحبس الانفرادي والتعذيب داخل المعتقلات، فضلًا عن افتقارها لأبسط المعايير الإنسانية والقوانين الدولية في حالات احتجاز الأفراد، و حرمان المعتقلين من الرعاية الطبية اللازمة، إضافة إلى حرمان المعتقلين من حقهم في حضور جنازات أقاربهم من الدرجة الأولى، واستخدام سجون غير رسمية للاحتجاز.

كما وثقت سند حالات الارتفاع المُقلق في معدلات الإعدام بالمملكة العربية السعودية لعام 2023، فبحسب مصادر حقوقية وصحفية بلغت حالات الاعدام في السعودية 170 حالة مقابل 147 حالة عام 2022. كما تستخدم الحكومة السعودية عقوبة الاعدام أداة للابتزاز السياسي ، والتلويح بها لقمع وتهديد المعبرين عن آرائهم، أو للانتقام من اقارب الناشطين كما حدث في قضية المعلم محمد ناصر الغامدي.

ورصدت سند استمرار التجاوزات القضائية الجسيمة ضد المعتقلين والتي تمثلت في عدم الإفراج عن المنتهية محكوميتهم، و إصدار أحكام جديدة ضدهم، دون مبرّر قانوني، و إقرار تهم انتزعت تحت التعذيب، و إجراء محاكمات سرية، دون ضمانات قانونية، مما يجعل المحاكمات بعيدة عن العدالة، كما رصدت سند قيام القضاء السعودي بإصدار تهم ضد المعتقلين لم يذكرها الادعاء العام وهو تجاوز خطير للغاية يؤكد عدم استقلالية القضاء.

يسلط هذا التقرير الضوء على حالة حقوق الانسان في السعودية وإلى أي مستوى وصلت خلال عام 2023، وتفاصيل ذلك فيما يلي:

أولًا: الاعتقالات

يشكل الاعتقال التعسفي انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، حيث يحرم الأشخاص من حريتهم دون سند قانوني، ويعرضهم لخطر التعذيب والإهانة، وفي السعودية شهد عام 2023 استمرارًا في ممارسة الاعتقال التعسفي، حيث طالت هذه الممارسة النشطاء السياسيين والحقوقيين، سواء كانوا من السعوديين أو من المقيمين في البلاد، وبالرغم من صعوبة الوصول إلى وثائق رسمية توثق هذه الاعتقالات بسبب التعتيم الإعلامي الذي تمارسه الجهات الحكومية فإن منظمة سند قدمت جهداً ملموساً لتوثيق العديد من هذه الحالات، وبناء عليه تعتقد سند بأن حجم الاعتقالات الفعلية أكبر مما تم الكشف عنه.

حملة يناير 2023

استهلت السلطات السعودية عام 2023 باعتقال مجموعة من المقيمين السوريين في السعودية، وبحسب مصادر حقوقية، فإن السلطات السعودية لم تعلن عن سبب اعتقال هؤلاء الأشخاص، وقد شملت هذه الحملة اعتقال كلًا من:

- الشيخ صالح الشامي، وهو من أبرز علماء الدين السوريين، ومقيم في السعودية منذ الثمانينات، ويبلغ من العمر 89 عاماً.
- تحسين الشامي، نجل الشيخ صالح الشامي.
- محمد الاعور
- إبراهيم محمود

توثيق اعتقال رجل أعمال يمني

وثقت منظمة سند الحقوقية اعتقال رجل الأعمال اليمني محمد مطهر فضائل، وكشفت من خلال وثائق حصرية حصلت عليها عن أسباب اعتقاله من قبل السلطات السعودية والتي تمثلت في علاقته مع مستثمرين أتراك، وقد كشفت الوثائق الحصرية عن لائحة الدعوى التي قدمتها النيابة العامة، والتي تمثلت في اتهامه بدعم كيانات متناقضة كحزب الله اللبناني وجماعة أنصار الله الحوثيين في اليمن ودعمه أيضا لجماعة الإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة، كما تضمنت لائحة الدعوى الأولى "ارتباط محمد فضائل بأشخاص مشبوهين وقياديين بأحزاب وتنظيمات سياسية معادية للمملكة، وصحفيين وأشخاص لهم أنشطة استخباراتية في دولة تركيا من خلال تواصله مع السيد ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي".

وكشفت سند عن الأدلة التي اعتمدتها النيابة العامة في اثبات ادعاءاتها والتي تمثلت في حضور فضائل لمؤتمر جمع عدد من المستثمرين في تركيا، شارك فيه فضائل بصفته أحد المستثمرين، وحضر هذا المؤتمر مستشار الرئيس التركي ياسين أقطاي والتقاطه صورة معه، كما اعتمدت النيابة في اتهام فضائل بناءً على احتفاظه في هاتفه بفيديو للرئيس التركي رجب طيب أردوغان كتب عليه كلمات تمجده وتثني عليه، وصورة للرئيس المصري الراحل محمد مرسي، وصورة لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، إضافة إلى احتفاظه بصورة مسيئة للملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهد الإمارات سابقاً محمد بن زايد، بالإضافة إلى صورة محادثة في قروب واتساب باسم "المستجدات اليمنية رقم ا"، أما في الجهة الأخرى بشكل مناقض: اعتمدت النيابة العامة أن فضائل يدعم جماعة الحوثي بناءً على حساب فيسبوك يحمل اسم محمد مطهر محمد فضائل، وهو ما نفاه المتهم بأن يكون الحساب له مطالباً السلطات بفحص الأجهزة التي يستخدمها، ولم تثبت النيابة ملكية الحساب له.

ووفقاً للوثيقة الحصرية التي حصلت عليها منظمة سند الحقوقية فقد كشفت أيضاً عن دفاع فضائل ضد التهم الموجهة له حيث أفاد أن لقاءه مع ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي جاء بعد أن تعرض لعملية نصب في تركيا خسر بسببها مليون وخمسمئة ألف دولار، والتقى أقطاي كونه رئيس هيئة المستثمرين في تركيا لكي يساعده في إيجاد حل لما تعرض له، ولم يكن هناك أي تواصل عدا رسائل جماعية كانت تصله من ياسين أقطاي لم يرد عليها، وحول ادعاء النيابة العامة باحتفاظ فضائل بفيديو للرئيس أردوغان، وكذلك صور مسيئة للملك سلمان وولي عهد أبوظبي سابقا محمد بن زايد، والرئيس المصري السابق محمد مرسي، وزعيم القاعدة، فإن المتهم نفى قصده ذلك وإنما تم تنزيلها على هاتفه بشكل تلقائي كمئات المقاطع والصور التي تحفظ في الهاتف نتيجة استخدام تطبيق واتساب وهو مالا يمكن اعتباره دليل يوجب اتهامه بمثل هكذا تهمة.

وفقاً للوثيقة فإن دفاع فضائل لم يكن كافياً لدى الإدعاء العام حيث طالب بالحكم عليه بالحد الأعلى من العقوبة الواردة في البند أ-٤٤ في النظام السعودي، وقد استجابت المحكمة الجزائية المتخصصة وحكمت عليه حكماً أولياً بالسجن لمدة 7 سنوات، تم تغليظها في الاستئناف لتصبح 25 سنة.

للمزيد حول اعتقال محمد فضائل الإطلاع على تقرير منظمة سند الخاص به

اعتقال عابر للقارات

لم تكتف السلطات السعودية بقمع واعتقال مواطنيها داخل الأراضي السعودية بل صعدت من قمعها ليشمل حتى المواطنين الذين استطاعوا الفرار من بطش النظام السعودي في داخل البلاد، وهو مالم يشكل ظاهرة جديدة خلال عام 2023 كون السلطات السعودية كانت قد نفذت عدداً من الاعتقالات والجرائم خارج حدودها، ومن ذلك اعتقال محمد العتيبي في عام 2017، و الدكتور أسامة الحسني في عام 2021، وجريمة اغتيال جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول خلال عام 2018.

وشهد عام 2023 استمراراً لهذه السياسة حيث أقدمت السلطات المغربية بناء على طلب سعودي باحتجاز حسن آل ربيع في مطار مراكش في 14 يناير 2023 بينما كان يحاول السفر إلى تركيا، وقامت بتسليمه في 6 فبراير 2023 للسلطات السعودية حيث يواجه الآن التعذيب وخطر الإعدام.

اعتقال المشاهير والإعلاميين

- وثقت منظمة سند الحقوقية اعتقال اليوتيوبر والإعلامي الشاب وهيب الشيخ في شهر مارس 2023 دون معرفة أسباب الاعتقال.
- اعتقلت السلطات السعودية الصحفي والناشط السوداني هشام عباس عمر في أواخر شهر يناير، وقد حكم عليه بالسجن لمدة 6 أشهر أفرج عنه بعد انتهاءها، ووجهت له تهمة إثارة الرأي العام للجالية السودانية في السعودية ضد السودان والسفارة السودانية في الرياض.
- أقدمت السلطات السعودية على اعتقال التيكتوكر المصري عبدالرحمن محمد عبدالرحيم في أكتوبر وذلك أثناء تواجده لاداء العمرة، وجاء اعتقاله بسبب نشره محتوى يتضمن دعماً للقضية الفلسطينية.
- كما أقدمت السلطات السعودية على اعتقال الإعلامي اليمني هشام مصطفى علي رشيد فور وصوله إلى مطار الرياض قادمًا من الأردن في 11 نوفمبر.

اعتقالات متفرقة

- ومن ضمن الاعتقالات التي شنتها السلطات السعودية خلال عام 2023 اعتقال د. عبدالله الأهدل، في مكة المكرمة، وذلك بسبب مقال كتبه انتقد فيه الموقف الضعيف للحكام العرب تجاه حرب غزة.
- أقدمت السلطات السعودية في مايو 2023 على اعتقال إبراهيم صباح العميري الحويطي للمرة الثانية بعد أن اعتقلته في 2021، على خلفية اتهامه برفض التهجير القسري من منزله.

اعتقالات بدافع الابتزاز

في ظل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، يُعد الاعتقال بدافع الابتزاز أحد أشكال القمع الممنهج الذي يستهدف المواطنين السعوديين، كما أنه يشكل جريمة خطيرة وتطور مقلق في أساليب القمع التي يتبعها النظام الحالي في السعودية، وقد شهد عام 2023 اعتقال خمسة من أقارب المواطن السعودي نادر الدوسري وذلك انتقاماً على خلفية دعوى تجارية تقدم بها ضد الحكومة السعودية في بنسلفانيا، وقد اشترطت السلطات للافراج عنهم عودته للسعودية. ووفقاً لعائلة الدوسري فإن السلطات السعودية اعتقلت في 11 مايو 2023 اثنين من إخوة نادر هم كلًا من الدكتور سلمان الدوسري وسلطان الدوسري كما اعتقلت في نفس اليوم شقيقته نوف الدوسري ووالدته منيرة القحطاني وهي مواطنة كويتية مريضة بالسرطان وقد أودعت سجن الملز بالرياض، وفي التاسع من أبريل اعتقلت السلطات أيضا الأخ الثالث لنادر نايف الدوسري.

وفـي نفس السـياق فـإن عائلـة الدوسـري قد أكـدت أن أفرادهـا المعتقليـن يعانـون مـن ظروف احتجـاز سـيئة للغاية، كما أن السـلطات السـعودية أحالـت قضيتهـم للمحكمـة الجزائية المتخصصـة، ولم تسـمح لهـم بمقابلـة محامي الأسـرة، ورفضت الادلاء بـأي معلومات متعلقة با لقضية .

بيان للمعلومات المتوفرة للمعتقلين خلال 2023			
الاسم	تاريخ الاعتقال	سبب الاعتقال	الحكم
صالح الشامي	يناير 2023	غير معلوم	لايوجد
تحسين الشامي	يناير 2023	غير معلوم	لايوجد
محمد الساعور	يناير 2023	غير معلوم	لايوجد
إبراهيم محمود	يناير 2023	غير معلوم	لايوجد
د. ربيع الرحيباني	يناير 2023	غير معلوم	لايوجد
وليد الدرة	يناير 2023	غير معلوم	لايوجد
وهيب الشيخ	مارس 2023	غير معلوم	مختفي قسرياً
هشام عباس عمر	يناير 2023	وجهة له تهمة إثارة الرأي العام للجالية السودانية في السعودية ضد السودان والسفارة السودانية في الرياض	غير معروف
عبدالرحمن محمد عبدالرحيم	أكتوبر 2023	بسبب نشر مقاطع تضامنية مع فلسطين	غير معروف
هشام مصطفى علي رشيد	11 نوفمبر 2023	غير معلوم	غير معروف
د. عبدالله الأهدل	نوفمبر 2023	بسبب مقال انتقد فيه ضعف موقف الدول العربية من قضية فلسطين	غير معروف
حسن آل ربيع	6 فبراير 2023	غير معلوم	لايوجد
الدكتور سلمان الدوسري	11 مايو 2023	على خلفية دعوى تجارية تقدم بها شقيقهم نادر الدوسري ضد الحكومة السعودية في بنسلفانيا	لايوجد
سلطان الدوسري	11 مايو 2023	على خلفية دعوى تجارية تقدم بها شقيقهم نادر الدوسري ضد الحكومة السعودية في بنسلفانيا	لايوجد
منيرة القحطاني	11 مايو 2023	على خلفية دعوى تجارية تقدم بها نجلها ضد الحكومة السعودية في بنسلفانيا	لايوجد
نوف بنت تركي الدوسري	11 مايو 2023	على خلفية دعوى تجارية تقدم بها شقيقهم نادر الدوسري ضد الحكومة السعودية في بنسلفانيا	لايوجد

بيان للمعلومات المتوفرة للمعتقلين خلال 2023			
الاسم	تاريخ الاعتقال	سبب الاعتقال	الحكم
نايف الدوسري	9 أبريل 2023	على خلفية دعوى تجارية تقدم بها شقيقهم نادر الدوسري ضد الحكومة السعودية في بنسلفانيا	لايوجد
إبراهيم صباح العميري الحويطي	مايو 2023	بسبب رفضه التهجير القسري من منزله في الحويطات	لايوجد

صالح الشامي

محمد الساعور

وهيب الشيخ

هشام عباس عمر

عبدالرحمن محمد عبدالرحيم

هشام مصطفى علي رشيد

د. عبدالله الأهدل

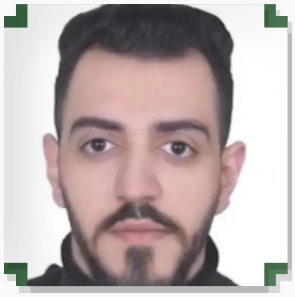

حسن آل ربيع

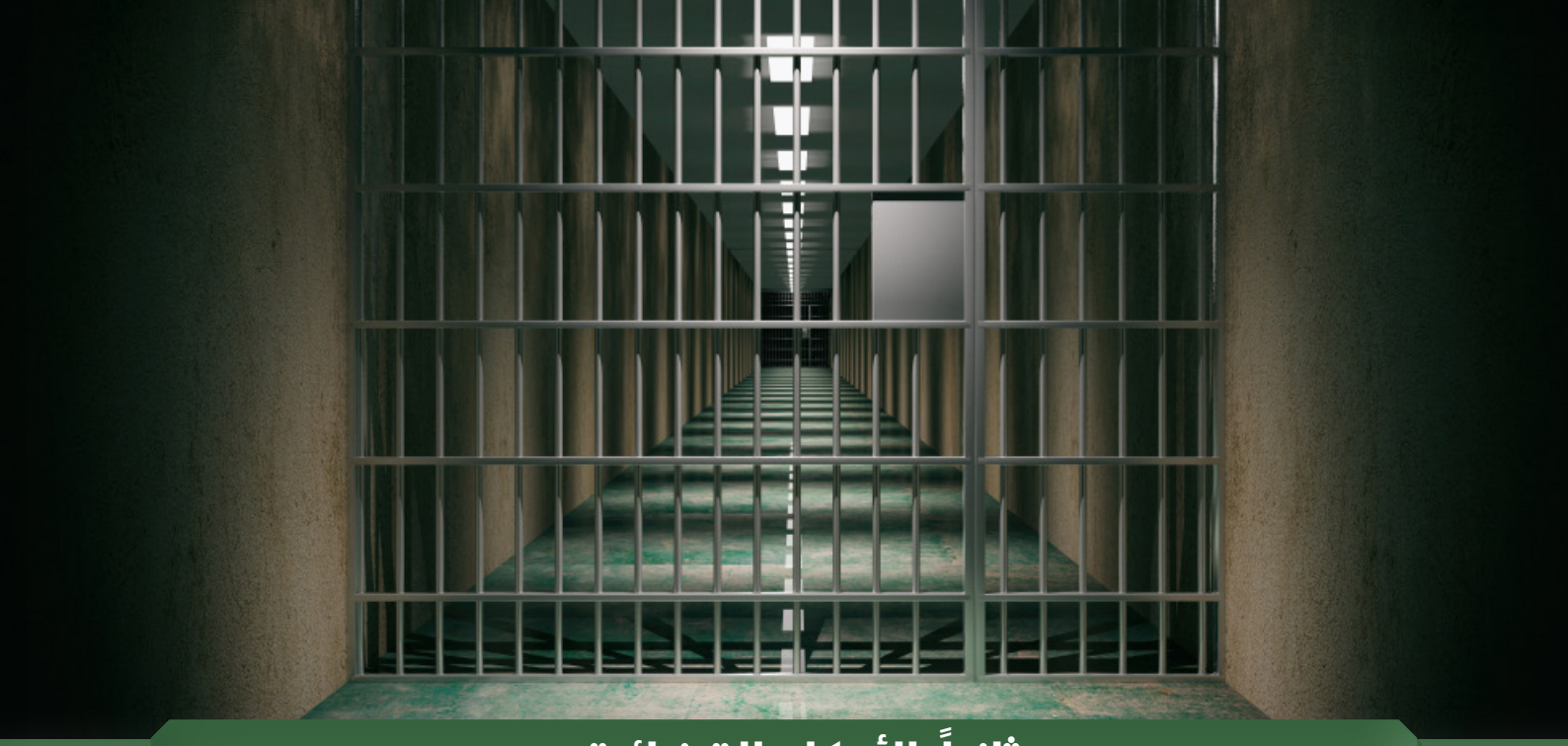

ثانياً: الأحكام القضائية

تشهد المملكة العربية السعودية منذ أعوام عديدة تدخل السلطات التنفيذية في الأمور القضائية مما يؤدي إلى تسيس القضاء و عدم استقلاليته، وهو الامر الذي ينعكس إلى صدور أحكام غير عادلة و غير قانونية، و تنتهك حقوق الإنسان بشكل مستمر، وقد وثقت منظمة سند الحقوقية خلال عام 2023 عدداً من الاحكام التي صدرت في السعودية، على النحو التالي:

أحكام الإعدام.. تغريدة تساوي الإعدام في السعودية

١- كشفت منظمة سند الحقوقية مطلع يناير عن قيام محكمة الاستئناف بتأييد حكم الإعدام بحق كل من شادلي أحمد محمود الحويطي شقيق الشهيد عبدالرحيم الحويطي، كما أيدت حكم الاعدام ضد إبراهيم صالح أحمد الحويطي، وعطا الله موسى محمد الحويطي.

ويأتي هذا الحكم عقب اعتقالهم تعسفياً في ابريل عام ٢٠٢٠ نتيجة رفضهم التهجير القسري الذي حصل لقبيلة الحويطات، وحدث حينها أن داهمت قوات أمنية سعودية قرية الخريبة شمال غرب السعودية ونتج عن ذلك مقتل عبدالرحيم الحويطي برصاص قوات أمنية سعودية واعتقال عشرات الأشخاص.

٢- بعد أن كانت تتسبب التغريدة في السعودية بأحكام طويلة الامد تصل إلى 45 عاماً كما حدث مع نورة القحطاني حدث تطور لافت خلال عام 2023 حيث أصبح التغريد أو إعادة التغريد ومتابعة حسابات معارضة للنظام السعودية كافية للحكم بالإعدام تعزيراً، وهو ما وثقته منظمة سند الحقوقية بحق المعلم محمد الغامدي، حيث أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في 10 يوليو 2023 حكماً يقضي بالقتل تعزيراً للمعتقل محمد ناصر الغامدي، وبحسب وثائق حصلت عليها سند وجه الإدعاء العام للغامدي تهمة فتح حساب وهمي في تويتر وتابع من خلاله العديد من الحسابات المعارضة للحكومة، وانه قام بإعادة التغريدات لهذه الحسابات، كما قام بنشر عدد من التغريدات عبر حسابه الوهمي يطالب بإطلاق سراح معتقلي الرأي ويبدي تعاطفه معهم، ويتحدث عن البطالة وغلاء الأسعار وسوء إدارة الحكومة للموارد.

أحكام السجن

١- وفقاً لوثائق حصرية حصلت عليها منظمة سند الحقوقية وثقت المنظمة الأحكام التي صدرت بحق المعتقل رجل الأعمال اليمني محمد مطهر فضائل حيث أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً أولياً قضى بسجنه لمدة 7 سنوات، جرى تغليظها من قبل محكمة الاستئناف لتصبح 25 عاماً.

٢- أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكماً بسجن فاطمة الشواربي لمدة 30 عاماً وستة أشهر، ومثلها منع من السفر، وذلك بسبب تغريدات من خلال معرف وهمي على منصة X دافعت فيها عن معتقلي الرأي بالإضافة إلى تغريدات طالبت فيها بإيجاد وظائف للعاطلين عن العمل من المواطنين السعوديين، وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت الشواربي في سبتمبر من عام 2020.

٣- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في يناير حكماً بسجن سلمى الشهاب لمدة 27 عاماً ومثلها منع من السفر، وذلك بعد أن نقضت المحكمة العليا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف والذي قضى بسجن الشهاب لمدة 34 عاماً، وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت الشهاب في يناير 2021 بسبب نشاطها السلمي في الدفاع عن حقوق المرأة.

٤- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً قضى بسجن طالبة الطب سارة الجار مدة 27 عاماً، ومثلها منع من السفر.
وجاء اعتقال سارة الجار بعد نشاط سلمي على مواقع التواصل الاجتماعي عبرت فيه عن رأيها، حيث تم ايداعها سجن المباحث في الدمام.
يذكر أن سارة كانت في السنة الأخيرة في دراسة بكالوريوس طب، قبل أن تعتقلها السلطات السعودية، وقد تعرضت في السجن لعدد من الانتهاكات منها: منعها من التواصل مع عائلتها، وعدم السماح لهم بزيارتها، كما أنه لم يسمح لها بتوكيل محام.

٥- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً قضى بسجن الناشطة سكينة العثمان لمدة 40 عاماً.
يذكر أن سكينة العثمان مكفوفة، وتبلغ من العمر 35 سنة، اعتقلت على خلفية مطالب حقو قية .

٦- أقدمت محكمة الاستئناف على تغليظ محكوميات أبناء د. سفر الحوالي والذين تم اعتقالهم في يوليو 2018، حيث أقدمت على تغليظ محكومية عبدالله سفر الحوالي من 6 سنوات إلى 16 عاماً، وقضت بتغليظ محكومية عبدالرحمن سفر الحوالي من 7 سنوات إلى 17 سنة، وقضت بتغليظ محكومية عبدالرحيم سفر الحوالي من 6 سنوات إلى 15 سنة، كما أقدمت على تغليظ محكومية شقيق الدكتور سفر الحوالي سعدالله الحوالي من 4 سنوات إلى 14 سنة، كما حكم على مدير مكتب سفر الحوالي د. إسماعيل الحسن بالسجن مدة 10 سنو ا ت .

٧- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بسجن محمد محمود سليمان الطريقي الملقب أبو فدوى الحويطي، لمدة 30 عاماً، بسبب رفضه التهجير القسري من منزله في الحويطات.

القضاء يحكم بالإفراج.. والحكومة ترفض التنفيذ

في الوقت الذي يعد المعتقلون وأهاليهم الدقائق والساعات في السجن انتظاراً للحظة انتهاء محكومياتهم، يتفاجأ كثير من معتقلي الرأي بإهمالهم لسنوات أخرى في السجن دون سبب أو مبرر قانوني، مما يؤكد على صورية وعبثية تلك المحاكمات التي تقيمها السلطات، وكأن تلك المحاكمات التي تستمر لسنوات، إنما هي وسيلة من النظام لتفادي الانتقاد أو لتخفيف الضغط من المجتمع الدولي أو المنظمات الحقوقية، وتبقى هذه المحاكمات محاولة لتبرير إخفاء واعتقال المئات من أبناء وبنات البلد تحت غياهب السجون لمجرد ممارستهم حقهم في التعبير عن آرائهم.

من جانب آخر، ومن خلال عدم الإفراج عمن انتهت محكومياتهم، يقوم النظام السعودي بمخالفة نظامه الخاص المسمى (نظام الإجراءات الجزائية) حيث تنص المادة 213 من هذا النظام بأنه: "يُفْرَجُ في الحال عن المتهم الموقوف إذا كان الحكم صادرًا بعدم الإدانة، أو بعقوبة لا يقتضي تنفيذها السجن، أو إذا كان المتهم قد قضى مدة العقوبة المحكوم بها أثناء توقيفه." وفي نفس السياق فقد أصدرت منظمة سند الحقوقية تقريراً اشتمل على 24 معتقلًا انتهت محكومياتهم ولم يتم الإفراج عنهم .

للإطلاع على التقرير اضغط هنا

ثالثاً: الإفراجات

الحرية حق من حقوق الإنسان، لا يجوز لأي حكومة أن تعتقل أحدًا بسبب آرائه أو معتقداته، ومع ذلك، ففي السعودية على الرغم من قيام الحكومة بالإفراج عن بعض معتقلي الرأي إلا أنه لايمكن تجاهل بقاء المئات من معتقلي الرأي في السجون يقضون فترات طويلة في السجن، حتى بعد انتهاء محكومياتهم، و في سياق الإفراجات وثقت منظمة سند الحقوقية قيام السلطات السعودية بالافراج عن عدد من معتقلي الرأي منهم:

المهندس سعد الماضي

أطلقت السلطات السعودية في مارس 2023 معتقل الرأي سعد الماضي وذلك بعد ضغوطات من قبل الخارجية الأمريكية، حيث أن الماضي يحمل الجنسيتين السعودية والأمريكية، وكانت السلطات قد اعتقلت الماضي في نوفمبر من عام 2021م أثناء زيارة عائلية للمملكة العربية السعودية.

ووجهت له عدة تهم منها محاولة زعزعة استقرار المملكة ودعم الارهاب وبحسب نجله إبراهيم فإن والده اعتقل على خلفية 14 تغريدة على موقع تويتر انتقد فيها الفساد وتردي الحالة المعيشية للمواطنين السعوديين، ولم يكن لوالده أي نشاط سياسي.

سعود الفنيسان

أطلقت السلطات السعودية سراح الدكتور سعود الفنيسان في نوفمبر بعد اعتقال دام أكثر من ثلاث سنوات ونصف، وبعد انتهاء محكوميته البالغة سبع سنوات مع إيقاف تنفيذ نصف المدة.

مروان المريسي

أطلقت السلطات السعودية سراح الصحفي اليمني مروان المريسي وذلك بعد انقضاء محكوميته البالغة 5 سنوات، وترحيله إلى اليمن، و كان المريسي قد اعتقل في 2018 وتم تبرئته من قبل المحكمة الجزائية في 2021 إلا أن محكمة الاستئناف نقضت حكم التبرئة وحكمت عليه 5 سنوات.

عمار طربوش

أفرجت السلطات السعودية عن الصيدلي السوري عمار طربوش منتصف فبراير الماضي، بعد أن قضى محكوميته البالغة أربع سنوات ونصف، حيث تم ترحيله إلى خارج السعودية بعد إطلاقه سراحه بشكل فوري.

فاطمة آل نصيف

أفرجت السلطات السعودية عن الممرضة فاطمة آل نصيف بعد مرور 6 سنوات منذ اعتقالها في سبتمبر 2017، وهي في طريقها للسفر إلى الخارج من مطار الدمام، وكان اعتقالها وهي بجانب ابنتها بشكل عنيف حيث تعرضت لكدمة في وجهها نتيجة قيام أحد رجال الأمن برطم وجهها في السيارة.

محمد رميزان الفراعنة

أفرجت السلطات السعودية عن الدكتور محمد رميزان الفراعنة، بعد أن قضى 11 شهراً في السجن منذ اعتقاله في سبتمبر 2022.

الافراج عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين

وثقت منظمة سند الحقوقية بناء على وثائق حصلت عليها سابقاً أن السلطات السعودية شنت حملة اعتقالات واسعة استهدفت فيها عدداً من المقيمين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية، بدأت الاعتقالات بشكل فردي خلال عام 2018، ثم تطورت لتصبح الاعتقالات بشكل جماعي منذ عام ٢٠١٩، وخلال عام 2023 أفرجت السعودية عن عدد من المعتقلين بعضهم أنهوا محكومياتهم، ومن المعتقلين المفرج عنهم سليمان الحداد ونجله يحيى و الأردني محمد فطافطة، بالإضافة لكل من طارق عباس، و عبدالكريم المعالي، و موسى أبو حسين، و محمد حسين يعيش، و عبدالله الراشد، وبلال يحيى العقاد، و عمار يحيى العقاد، وأبو بكر العبد، وهاني الخضري، في المقابل لازال هناك العشرات يقبعون في السجون السعودية، وللمزيد عن المعتقلين الفلسطينيين والاردنيين في السجون السعودية

الاطلاع على تقرير سند الخاص بذلك

معتقلون أفرج عنهم في 2023			
الاسم	سبب الاعتقال	مدة الاعتقال	سبب الإفراج
سعد الماضي	بسبب تغريدات عبّر فيها عن رأيه	بعد مرور أكثر من عام	تم الإفراج عنه بضغط أمريكي كونه يحمل الجنسية الامريكية
سعود الفنيسان	بسبب تغريدة واحدة فقط عبّر فيها رأيه	أكثر من ثلاث سنوات ونصف	انتهاء محكوميته
مروان المريسي	غير معروف	٥ سنوات	انتهاء محكوميته
عمار طربوش	بسبب انتقده بعض سياسات السعودية	أربع سنوات ونصف	انتهاء محكوميته

معتقلون أفرج عنهم في 2023			
الاسم	سبب الاعتقال	مدة الاعتقال	سبب الإفراج
فاطمة آل نصيف	غير معروف	6 سنوات ونصف	لم تتم محاكمتها طيلة مدة اعتقالها
محمد رميزان الفراعنة	غير معروف	١١ شهرا	لم يتم الحكم عليه
سليمان الحداد	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٥ سنوات	أفرج عنه مرور أكثر من عام من انتهاء محكوميته
يحيى سليمان الحداد	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٥ سنوات	ثبتت براءته ولم يتم الافراج عنه
محمد فطافطة	لاستهزائه بمجلس الشورى	٤ سنوات	أفرج عنه بعد مرور أكثر من 3 سنوات من انتهاء محكوميته
طارق عباس	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	أفرج عنه بعد مايقارب عام من انتهاء محكوميته
عبدالكريم المعالي	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	لم تثبت ادانته ولم يتم الافراج عنه إلا بعد مرور 4 سنوات
موسى أبو حسين	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٥ سنوات	أفرج عنه بعد مايقارب عام من انتهاء محكوميته
محمد حسين يعيش	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	انتهاء محكوميته
عبدالله الراشد	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	لم تثبت ادانته ولم يتم الافراج عنه إلا بعد مرور 4 سنوات
بلال يحيى العقاد	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	انتهاء محكوميته
عمار يحيى العقاد	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	لم تثبت ادانته ولم يتم الافراج عنه إلا بعد مرور 4 سنوات
أبو بكر العبد	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	لم تثبت ادانته ولم يتم الافراج عنه إلا بعد مرور 4 سنوات
هاني الخضري	بسبب تهم تخص دعم المقاومة في فلسطين	٤ سنوات	أفرج عنه بعد مايقارب عام من انتهاء محكوميته
مهدية المرزوقي	بسبب تفاعلها مع تغريدة في تويتر.	٣ سنوات	

سعد الماضي

سعود الفنيسان

مروان المريسي

عمار طربوش

فاطمة آل نصيف

محمد رميزان الفراعنة

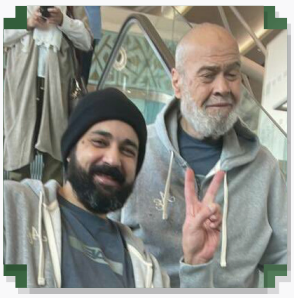

سليمان الحداد وابنه يحيى

عبدالله الراشد

هاني الخضري

مهدية المرزوقي

رابعاً: الانتهاكات داخل المعتقلات

وتعرض العديد من النشطاء السياسيين والحقوقيين الذين تم اعتقالهم في السعودية خلال عام 2023 لظروف اعتقال قاسية، حيث تم احتجازهم في أماكن مجهولة دون إبلاغ عائلاتهم أو المحامين عن مكان احتجازهم. كما تعرضوا للتعذيب والإهانة أثناء فترة احتجازهم.

الدكتور عبدالرحمن اليوبي

كشفت مصادر خاصة في الداخل لمنظمة سند الحقوقية أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يشرف شخصياً على اعتقال رئيس جامعة الملك عبدالعزيز سابقاً د. عبدالرحمن اليوبي حيث أمر باعتقاله في إحدى فلل الرياض التي يتولى الاشراف عليها بشكل شخصي و مبا شر .

وفي تفاصيل ذات صلة حصلت عليها سند، قامت الجهات السعودية المختصة بدعوة محاسب مستقل لفحص السجلات المالية بغرض العثور على براهين تثبت الاتهامات الموجهة ضد الدكتور اليوبي بالاختلاس المالي، المقدر بنصف مليار ريال سعودي، على الرغم من ذلك، خلص التدقيق المالي الذي أجراه المحاسب الخارجي إلى عدم وجود أية دلائل تشير إلى تورط اليوبي في أي ممارسات فساد مالي أو اختلاس. ومع ذلك، لم تتوافق هذه النتائج مع رغبة ولي العهد، الذي أصدر تعليماته باستمرار الاحتجاز وتشديد القيود على اليوبي.

د. عامر الألمعي

علمت سند أن إدارة سجن شعار بمنطقة عسير لم تسمح للدكتور الألمعي بحضور جنازة والده وإلقاء نظرة الوداع الأخيرة على جثمانه، وهو مايخالف القانون السعودي الذي يسمح للمعتقل بحضور جنازة أقاربه من الدرجة الاولى.

محمد مطهر فضائل

كشفت وثيقة حصرية حصلت عليها منظمة سند الحقوقية لائحة الدعوى المقدمة من قبل النيابة العامة ضد المعتقل محمد فضائل، والتي طرأ عليها التغيير أكثر من مرة بعد مرور ثلاث جلسات من المحاكمة؛ وإضافة بعض التهم التي لم تكن موجودة في اللائحة الأولى وهو مايؤكد هزلية المحاكمة، وعدم قانونيتها، كما قامت المحكمة بإضافة تهمة لم تتضمنها لائحة الادعاء العام وهي دعم حزب الله في لبنان وهو ما نفاه محمد فضائل مؤكداً أن هذه التهمة لم توجه له مطلقاً لا في مكة ولا جدة ولا في الرياض وأنها تهمة أضافتها المحكمة دون دليلٍ ولا مسوغٍ قانوني.

كما كشفت الوثيقة عن تعرض فضائل لأساليب ممنهجة من التعذيب حيث تعرض للضرب على رأسه، و بطنه، والركل في قدمه، لانتزاع اعترافات منه تحت الاكراه وهو ما حصل، حيث تم انتزاع اقرارين منه، كما تم سجنه في زنزانة انفرادية مدة 4 أشهر وعشرين يوماً، وتم منعه من التواصل مع عائلته وأطفاله المتواجدين في تركيا، وكشفت الوثيقة عن رفض المحكمة طلباً له لتوكيل أخيه للترافع نيابةً عنه في المحاكم التركية ما عاد عليه بخسائر فادحة في استثماراته المتواجدة في تر كيا .

شهادة مروعة لأحد منسوبي الحرس الوطني السعودي

تلقت منظمة سند الحقوقية شهادة من أحد منسوبي وزارة الحرس الوطني سابقاً، أكد خلالها تواجده بالحد الجنوبي منذ بداية الحرب . وذكر مهند الصبياني العسكري السابق المنشق عن النظام السعودي ، عدد من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان ضد الأسرى والمهاجرين العابرين للحدود. ورصدت شهادته العديد من الجرائم والممارسات غير أخلاقية التي يرتكبها النظام، بما في ذلك القصف العشوائي والقتل المتعمد وسوء المعاملة التي يتلقاها الأسرى والمهاجرين غير الشرعيين.

وقال العسكري المنشق مهند الصبياني لمنظمة سند أنه كان يعمل ملحقاً بقسم الاستخبارات في الحد الجنوبي واطلع على عدد من الانتهاكات الخطيرة والتي تمثلت في أوامر عليا لقصف أماكن عشوائية تسببت في مقتل العديد من الأبرياء، كما أنه وبأوامر عليا أيضاً تم قتل عدد من الجنود بنيران صديقة، بالاضافة إلى السماح بتهريب السلاح والمخدرات.

وتابع الصبياني بأنه وأحد زملاءه من الضباط- رتبة ملازم- قاما بجمع عدد من المعلومات وتسليمها للجهات العليا والممثلة بقائد اللواء ووزير الحرس الوطني بالاضافة إلى قائد التحالف إلا أنهم لم يجدوا أي تجاوب ما دفعهم لارسال خطاب إلى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلا أنهم تفاجأوا بنقلهم إلى الرياض والتحقيق معهم ومصادرة أجهزتهم الشخصية، واجبارهم على الصمت تجاه كل ماحدث، وبعد اسبوع تم اطلاق سراحه رفقة زميله بعد أن تعرضوا للضرب والشتم والتهديد بتلفيق تهم كيدية في حالة قاموا بالحديث مرة أخرى.

وفي نفس السياق قال العسكري المنشق مهند الصبياني إنه تم منعهم من السفر وإيقافهم عن العمل مدة 6 أشهر قبل إعادتهم للعمل ولكن في مناطق مختلفة، وبعد عام من الحادثة تعرض الصبياني لمحاولة اغتيال من خلال طلق ناري أثناء خروجه من منزله، وعلى الرغم من رفع بلاغ للسلطات المعنية إلا أنه تفاجأ بإغلاق البلاغ وتقييده تحت بند مجهول.

وكشف مهند الصبياني عن اعتقال السلطات السعودية لصديقه الملازم بسبب قيام الاخير بنشر تغريدات من حساب وهمي عبر فيها عن رأيه تجاه النظام السعودي الحالي، إلا أنه تم تعقبه حتى القاء القبض عليه والحساب موجود على هاتفه، وتلقى الصبياني إثر ذلك طلب استدعاء للتحقيق معه، وأطلق سراحه بعد ذلك حينما لم يثبت عليه شيء، وتعرض زميله للاختفاء القسري منذ ذلك الحين وحتى الآن.

وافاد الصبياني بأن قوات الأمن السعودي قامت باقتحام منزل عائلته وتفتيشه فور إعلان انشقاقه، كما قاموا بالتحقيق معهم وتهديدهم بفرض عقوبات قاسية عليهم في حال تواصلوا معه.

يذكر أن مهند الصبياني عسكري سابق في الحرس الوطني ، خرج من السعودية ابريل ٢٠٢٣ ، أعلن انشقاقه ومعارضته للنظام السعودي في مايو 2023، واستطاع الخروج من السعودية على الرغم من منع السفر الذي صدر بحقه، واستقر في المملكة المتحدة.

خامساً: الإعدامات

تعد السعودية من أكثر الدول تنفيذًا لعقوبة الإعدام في العالم، حيث شهد 2023 ارتفاعاً ملحوظاً في أحكام الإعدام، فقد نفذت الحكومة 172 إعدامًا، مقارنة بـ 147 إعدامًا في عام 2022، وهو ما يثير قلقاً مبرراً نتيجة استخدام الحكومة السعودية هذه الورقة لتصفية حسابات سيا سية .

ومن ضمن أحكام الإعدام التي نفذتها السعودية خلال عام 2023 إعدام منتسبين لوزارة الدفاع أحدهما ضابط برتبة مقدم طيار، والآخر برتبة رئيس الرقباء، وقد وجهت لهم تهمة الخيانة في ظل غياب تام لتفاصيل المحاكمة واجراءتها، الامر الذي يثير مخاوف جسيمة نتيجة لقيام السعودية بإصدار أحكام بإعدام استناداً لأسباب لاترقى للاعتقال فكيف بالحكم بإعدام وهو الامر الذي حصل مع المعلم محمد الغامدي حيث حكم عليه بالإعدام بسبب تغريدات على منصة x، وهو ما يثير الريبة تجاه أي حكم بالإعدام في السعودية نتيجة لتسيس القضاء وعدم استقلاليته، كما أن المخاوف لاتزال مستمرة من إعدام عددٍ من معتقلي الرأي بعد مطالبة النيابة العامة بإعدامهم، ومن أبرزهم د. عوض القرني و د. سلمان العودة، و د. علي بن حمزة العمري.

أحكام الإعدام شملت أيضاً عدداً من أبناء الحويطات حيث شهد 2023 قيام محكمة الاستئناف بتأييد حكم الإعدام بحق كل من شادلي أحمد محمود الحويطي، كما أيدت حكم الاعدام ضد إبراهيم صالح أحمد الحويطي، وعطا الله موسى محمد الحويطي، نتيجة رفضهم التهجير القسري الذي حصل لقبيلة الحويطات.

سادساً: الحويطات القضية الحاضرة الغائبة

قضية قبيلة الحويطات حاضرة لدى المجتمع الدولي ومنظماته الحقوقية ، لكن لاتزال السلطات السعودية تصعد باستمرار في استهداف أفراد قبيلة الحويطات بهدف تنفيذ مشروع نيوم المقام على أراضيهم، وقد شهد 2023 استمراراً لهذه الانتهاكات التي يتعرضون لها حيث نفذت القوات الأمنية السعودية عدة اقتحامات لعدد من منازل الحويطات منها منزل لأقارب عبدالرحيم الحويطي والذي قتله الأمن السعودي في 2020 في منزله بالخريبة.

و لم تكتف الحكومة السعودية بالاقتحامات فقط وإنما عمدت إلى قطع الماء والكهرباء على جميع أفراد القبيلة، وذلك منذ منتصف يونيو 2023 وحتى الآن.

تمثلت المنازل التي شملها الاقتحام في منزل والدة عبدالرحيم الحويطي وشقيقه شادلي الحويطي المحكوم عليه بالاعدام، بالاضافة إلى إبراهيم صالح الحويطي والمحكوم عليه بالاعدام أيضاً، وكذلك عبدالله دخيل الله الحويطي المحكوم عليه بالسجن مدة 50 عاماً.

وفي مايو 2023 أعادت السلطات السعودية اعتقال إبراهيم صباح العميري الحويطي للمرة الثانية بعد أن اعتقلته في 2021، على خلفية اتهامه برفض التهجير القسري من منزله.

كما شهد عام 2023 قيام محكمة الاستئناف بتأييد حكم الإعدام بحق كل من شادلي أحمد محمود الحويطي شقيق الشهيد عبدالرحيم الحويطي، كما أيدت حكم الاعدام ضد إبراهيم صالح أحمد الحويطي، وعطا الله موسى محمد الحويطي، ويأتي هذا الحكم عقب اعتقالهم تعسفياً في ابريل عام ٢٠٢٠ نتيجة رفضهم التهجير القسري الذي حصل لقبيلة الحويطات.

سابعاً: القانون في مهب الريح

الالتزام بالقوانين هو أحد أهم الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان والحريات العامة، فالقوانين هي التي تحدد الأفعال التي تعتبر جرائم، والعقوبات التي يستحقها مرتكبوها، وضمان احترام هذه القوانين هو أمر أساسي للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع، وحماية حقوق الأفراد وضمان حرياتهم، إلا أنه ومع ذلك فإن الحكومة السعودية تشهد عدم التزام بالقانون السعودي الذي قننته وأقرته الحكومة نفسها.

تبدأ انتهاكات الحكومة السعودية للنظام الجزائي من المادة الثانية وذلك من خلال الاعتقال دون أسباب قانونية تستدعي الاحتجاز وهو ما أكده فريق الخبراء من خلال الآراء التي أصدرها خلال عام 2023 والتي أكد فيها على أن الاعتقال الذي تعرض له عدد من معتقلي الرأي تعسفي غير قانوني، كما أكدت المادة الثانية على حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً وهو مالم تلتزم به السعودية حيث تعرض العديد من معتقلي الرأي للتعذيب في السجون ومن ذلك ما تعرض له محمد فضائل من التعذيب وهو ما وثقته منظمة سند خلال عام 2023، كما تخالف السلطات السعودية المادة الرابعة وتمنع المعتقل من توكيل محام للترافع عنه، كما أن السلطات السعودية تنتهك المادة الثانية والاربعون من نظام الإجراءات الجزائية والتي تنص على منع اقتحام المنازل إلا بأمر مسبب من النيابة وهو مالم تلتزم به السعودية حيث شمل رأي فريق الخبراء الذي صدر بحق د. عوض القرني أنه تم اعتقال القرني دون أي أمر مسبب، وهو ما تؤكده سند بحق العديد من معتقلي الرأي.

ومن أبرز المواد التي تستمر السلطات السعودية في انتهاكها المادة ال 213 والتي تنص على ضرورة الإفراج عن المعتقل إذا انتهت محكوميته وهي المادة التي تتجاهلها الحكومة السعودية بشكل لافت من خلال رفض الافراج عن العديد من معتقلي الرأي، كما جرى مع الدكتور محمد القحطاني والناشط الحقوقي عيسى النخيفي اللذين تعرضا للاختفاء القسري مع قرب انتهاء محكوميتهم وعلى الرغم من مرور أكثر من عام منذ انتهاء محكوميتهم إلا أنه لم يتم الافراج عنهما حتى الآن كما هو حال العديد من معتقلي الرأي، كما أقدمت الحكومة السعودية في كثير من الحالات إلى تغليظ محكومية معتقلي الرأي عقب انتهاءها أو مع اقتراب انتهاءها.

ثامناً: حقوق الانسان في السعودية لدى المجتمع الدولي

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في مارس 2023 تقريرها الدوري حول مارسات حقوق الإنسان حول العالم وتناول التقرير حالة حقوق الانسان في السعودية، حيث خلص إلى التأكيد على وجود تقارير موثقة عن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية والتي تمثلت في عمليات قتل غير قانوني أو التعسفي، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ الاختفاء القسري؛ التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على يد موظفي الحكومة؛ ظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ السجناء أو المعتقلين السياسيين؛ القمع العابر للحدود الوطنية ضد الأفراد في بلد آخر؛ مشاكل خطيرة تتعلق باستقلال القضاء؛ التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ ومعاقبة أفراد الأسرة بسبب جرائم مزعومة ارتكبها أحد الأقارب؛ الانتهاكات الجسيمة في النزاع، بما في ذلك ما يتعلق بإصابات المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية نتيجة للغارات الجوية في اليمن؛ فرض قيود خطيرة على حرية التعبير والإعلام، بما في ذلك الاعتقالات أو الملاحقات القضائية غير المبررة ضد الصحفيين وغيرهم، والرقابة؛ والقيود الخطيرة على حرية الإنترنت؛ التدخل الكبير في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك القوانين المقيدة بشكل مفرط بشأن تنظيم أو تمويل أو تشغيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ والقيود الصارمة بشكل خاص على الحرية الدينية؛ القيود المفروضة على حرية التنقل والإقامة داخل أراضي الدولة وعلى الحق في مغادرة البلاد؛ وعدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم سلمياً من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛ والقيود الخطيرة وغير المعقولة على المشاركة السياسية؛ والقيود الحكومية الخطيرة على منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية؛ وحظر النقابات العمالية المستقلة أو فرض قيود كبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات.

كما أفاد التقرير أنه وفي العديد من الحالات، لم تقم الحكومة بالتحقيق مع المسؤولين المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو مقاضاتهم أو معاقبتهم، مما ساهم في خلق بيئة من الإفلات من العقاب.

تقارير فريق الخبراء المعني بالاحتجاز التعسفي

أصدر فريق الخبراء المعني بالاحتجاز التعسفي خلال عام 2023 عدة آراء بخصوص معتقلي الرأي تضمنت رأياً عن الدكتور عوض القرني و الدكتور سفر الحوالي والدكتور سلمان العودة والدكتور خالد العودة والناشطة سلمى الشهاب و الناشطة نورة القحطاني و عائدة الغامدي ونجلها عادل الغامدي.

خلص الفريق العامل إلى أن المذكورة اسماءهم قد تعرضوا لانتهاكات خطيرة تجعل من احتجازهم احتجازاً تعسفيًا، كما أنهم لم يتمتعوا بمحاكمة عادلة، وأشار الفريق العامل إلى أن المحكمة الجزائية المتخصصة ليست مستقلة بما فيه الكفاية عن وزارة الداخلية ولا يمكن اعتبارها محكمة مستقلة ومحايدة تتمتع بقرينة البراءة والضمانات اللازمة للدفاع.

كما خلص الفريق العامل، أنه مع مراعاة جميع ملابسات القضية، أن الحل المناسب هو إطلاق سراح جميع المذكورة اسماءهم فوراً ومنحهم حقاً واجب التنفيذ في التعويض وغيره من أشكال الجبر، وفقاً للقانون الدولي.

تاسعاً: الغسيل الرياضي

تعد السعودية من أبرز الدول التي تمارس الغسيل الرياضي، حيث تستثمر بكثافة في الرياضة، من خلال استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، وشراء فرق رياضية عالمية، ورعاية رياضات مختلفة، وتسعى السعودية من خلال هذه الاستثمارات إلى استخدام الرياضة للتغطية على الانتهاكات التي ترتكبها، مما يساهم في استمرار هذه الانتهاكات دون محاسبة، وقد شهد عام 2023 استمراراً لهذه السياسة حيث استضافت السعودية سباق الفورمولا 1، كما أعلنت الفيفا أن المملكة العربية السعودية ستستضيف كأس العالم 2034، بالإضافة إلى استضافة كأس العالم للأندية، وبطولة الجيل القادم لرابطة محترفي التنس 2023، و بطولة كأس السوبر الإيطالي 2023، وغيرها من الأنشطة الرياضية التي تحاول السلطات السعودية من خلالها إلى تبييض سجلها الحقوقي السيء، و تحسين صورتها العالمية، التي تعاني من انتقادات واسعة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فيها.

عاشراً: حرية الصحافة

حرية الصحافة هي حق أساسي من حقوق الإنسان، يضمن قدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم بحرية، ومع ذلك، في المملكة العربية السعودية، يتم انتهاك حرية الصحافة بشكل ممنهج من قبل السلطات.

يتمثل أحد أشكال انتهاك حرية الصحافة في غياب التنوع في الآراء والتوجهات، حيث يتم تقييد وسائل الإعلام لتنشر فقط وجهة نظر واحدة، وهي وجهة نظر الحكومة، وهذا يؤدي إلى غياب الرأي الآخر، مما يحرم الجمهور من المعلومات الصحيحة والموضوعية.

وهو ما تشهده السعودية حيث يمنع نشر أي تقارير تنتقد الحكومة السعودية، وقد أدى ذلك إلى ظهور وسائل إعلام تنشر فقط وجهة نظر واحدة، وهي وجهة النظر الرسمية.

وفي السياق ذاته تلقت منظمة سند الحقوقية معلومات تفيد اعتزام أجهزة الأمن السعودية اعتقال عدد من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية، ويأتي هذا بتوجيه مباشر من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وذلك لعدد من المؤثرين في تطبيقي سناب شات وتيك توك على وجه الخصوص.

وقد نفذت السلطات السعودية فعلياً ذلك في اعتقال عدد منهم حيث أقدمت على اعتقال اليوتيوبر الشاب وهيب الشيخ ومازال رهن الاعتقال حتى الآن، واعتقلت الاعلامي محمد الحاجي ثم أفرجت عنه بعد 15 يوماً من الاعتقال التعسفي، وكان آخر الاعتقالات التي نفذتها السعودية خلال عام 2023 اعتقال الإعلامي اليمني هشام رشيد.

كما شهد 2023 استمرار السعودية في اعتقال عدد من الصحفيين أمثال الدكتور أحمد الصويان عضو رابطة الصحافة الإسلامية، والصحفي مالك الاحمد، وخالد العلكمي وزهير كتبي، و زانة الشهري، وعبدالله المالكي، وتركي الجاسر، بالإضافة إلى الصحفي الأردني عبدالرحمن فرحانة المحكوم عليه بالسجن لمدة 19 سنة، وغيرهم من الصحفيين المعتقلين في السجون السعودية.

و في السياق العالمي فقد تراجعت المملكة العربية السعودية في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود خلال عام 2023، لتحتل المرتبة 170 ضمن 180 دولة شملها التقييم، وبذلك، تراجعت السعودية أربعة مراتب عن ترتيبها في العام السابق 2022، حيث كانت قد احتلت المرتبة 166.

حرية الصحافة هي حق أساسي من حقوق الإنسان، يجب أن يتمتع به الجميع، دون تمييز، و إن استمرار انتهاكات حرية الصحافة في السعودية يشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، ويضر بالمجتمع السعودي بأسره.

الحادي عشر: ملف «البدون»

تتبع الحكومة السعودية سياسة تمييزية عنصرية ضد ما يقرب من ربع مليون انسان يعيش في الأراضي السعودية أطلق عليهم «البدون»، حيث تقوم الحكومة السعودية بحرمانهم من الجنسية، ما يتسبب لهم في تحديات عديدة وانتهاكات جسيمة لأبسط الحقوق الأساسية التي كفلتها كافة القوانين الدولية لحقوق الإنسان والتي تتمثل في الحرمان من التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والسكن، وحرية السفر، ما يؤدي لمعاناة انسانية كبيرة لدى هؤلاء المواطنين.

و على الرغم من الدعوات المتكررة لإيجاد حلول جذرية تنهي معاناة البدون من خلال منحهم الجنسية، إلا أن الحكومة السعودية تستمر في تجاهل هذه المشكلة، مع إصرار غير مبرر على استمرار هذه الانتهاكات بحق فئة من فئات الشعب.

الثاني عشر: توصيات التقرير

1. تدعو منظمة سند الحقوقية المجتمع الدولي إلى القيام بواجباته والضغط على السلطات السعودية لوقف انتهاكات حقوق الانسان المتزايدة في السعودية.
2. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى إلغاء القوانين المقيدة لحرية التعبير والتجمع، بما في ذلك قانون مكافحة جرائم المعلوماتية وقانون مكافحة الإرهاب، اللذان استخدما لمصادرة حقوق الناس في حرية التعبير.
3. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى وقف ملاحقة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية آرائهم السلمية، وإلغاء كافة أحكام المنع من السفر تجاه المواطنين السعوديين.
4. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى السماح بحرية تكوين الجمعيات الحقوقية والنشاط السياسي السلمي.
5. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى معالجة العنف الأسري، وتوفير الدعم للنساء ضحايا العنف.
6. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى السماح للمراقبين الدوليين بزيارة المملكة العربية السعودية والتقاء المعتقلين في السجون وحضور جلسات المحاكمة والتحقق من الاجراءات القانونية والجزائية المتخذة وأنها لا تنتهك حقوق الإنسان فضلًا عن تحقيق العدالة.
7. يجب على السلطات السعودية إجراء إصلاحات شاملة على النظام القضائي لضمان استقلاليته وحياديته، وضمان محاكمة عادلة للجميع، والتوقف عن محاكمة المعتقلين السياسيين في المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الارهاب.
8. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى وقف استخدام التعذيب وسوء المعاملة وكافة أشكال الانتهاكات في مراكز الاحتجاز.
9. تدعو منظمة سند الحقوقية السلطات السعودية إلى إيقاف عمليات التهجير القسري، وإعادة المهجرين إلى منازلهم، وتعويضهم التعويض اللازم.
10. يجب على السلطات السعودية معالجة أوضاع البدون، وإعطاءهم كافة حقوقهم القانونية.
11. تدعو منظمة سند الحقوقية الشعب السعودي للتبليغ عن كافة الانتهاكات التي تطالهم، بما في ذلك الاعتقالات، والانتهاكات في السجون، وغيرها من التجاوزات ضد حقوق الإنسان.
12. تحث منظمة سند الحقوقية أقارب المعتقلين إلى كسر حاجز الصمت والحديث عن ذويهم علنًا، وتصعيد الخطاب الحقوقي، للمساهمة في الافراج عن ذويهم، وزيادة الضغط على الحكومة السعودية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

التقرير الحقوقي لمنظمة سند الحقوقية

2023

العدالة الغائبة

وانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية